الأوضاع الاقتصادية والمعيشية للاجئين الفلسطينيين في ظل الاحتلال الإسرائيلي

الأستاذ : منير موسى أبو رحمة

غزة – فلسطين

البريد الالكتروني: moneer1978@hotmail.com

ملخص :

أثرت مشكلة اللاجئين الفلسطينيين على شتى الأوضاع الحياتية في البلدان المضيفة ومناطق الضفة وقطاع غزة، لا سيما من الناحية الاقتصادية، حيث لا يوجد في المستقبل القريب إمكانية التوصل إلى حل لمشكلة هؤلاء اللاجئين، جزئيا، مع العلم أن مشكلة اللاجئين الفلسطينيين بدءا في إيجاد حل جذري لها سوف تبقى من الناحية الاقتصادية السبب في توتر العلاقات الاقتصادية بين العرب وإسرائيل، والسبب الرئيسي لفشل فكرة السوق الشرق أوسطية.

Abstract:

The Palestinian refugee problem has affected various life situations within the host countries، and regions of the West Bank and Gaza Strip، especially in economic terms، where there is no future in what promises the possibility of a solution to the problem of these refugees، even partially.
The problem of Palestinian refugees from finding a radical solution will have a reason in terms of economic relation between the Arab-Israeli، and the main reason for the failure of the idea of the Middle Eastern market.

1. مقدمة:

كانت الأرض ولا تزال محور الصراع بين بني البشر في شتى بقاعها، وعلى مدى أجيال متعاقبة، اندلعت حروب كثيرة للاستيلاء على الأرض وهجرت أمم مختلفة بسببها.

والمأساة التي تشكل محور بحثنا ،كانت بسبب الأرض ففي عام 1948 نشبت الحرب العربية الصهيونية على ارض فلسطين العربية ،وكان من نتائجها تهجير حوالي 960.021 فلسطيني من أراضي فلسطين إلى الدول العربية المجاورة ،ومنطقتي الضفة الغربية وقطاع غزة[1].

واثر توقيع اتفاقيات الهدنة بين الدول العربية المعنية بالحرب وإسرائيل ،وبالتحديد في ربيع عام 1949، وزرع هؤلاء اللاجئون على نحو 51 مخيما في ثلاث دول عربية هي : شرقي الأردن ، سوريا، لبنان[2].

وفي أعقاب حرب 1967 شرد عدد كبير من سكان الضفة الغربية والقطاع من بينهم أعداد كبيرة سبق تهجيرها من أراضي فلسطين المنحلة عام 1948 إلى الدول العربية المجاورة وقد بلغ عدد هؤلاء النازحين وفقا إلى إحصائيات الاونروا ،في أواخر يونيو /حزيران 1967، قرابة 228.606 نازحا وزع نحو 121.252 منهم على مخيمات الطوارئ الستة في الأردن واتجه باقي النازحين للسكن في المدن والقرى الأردنية المختلفة ،[3]ومنهم من التحق بأفراد عائلاتهم في دول الخليج وغيرها من الدول العربية، أو دول المهجر في أنحاء العالم[4] .

استمرت بعد ذلك، الظروف الإسرائيلية المنظمة ، الرامية إلى إفراغ فلسطين من سكانها ،على المدى البعيد ونتيجة لذلك،غادر زهاء 300الف فلسطيني أراضيهم إلى الدول العربية المجاورة وأنحاء أخرى من العالم[5]، التماسا للامان وطلبا للرزق، وذلك خلال الفترة الممتدة من 1967 إلى 1982، أي بمعدل 20 ألف نازح سنويا.وتعاظم هذا العدد، منذ اندلاع الانتفاضة الفلسطينية عام 1987م[6].

إضافة إلى ما سبق ،فقد أدت أحداث عربية معينة، إلى زيادة حده مشكلة اللاجئين الفلسطينيين ،حيث أسهمت أزمة الخليج الثانية 1990-1991 بنحو 400 ألف فلسطيني تم طردهم من الكويت، استقبلت الأردن حوالي 300الف منهم ،فيما تم توزيع الباقين ما بين الأراضي الفلسطينية المحتلة ممن يحملون بطاقات هوية إسرائيلية وبين

مناطق الشتات الأخرى، ولم تسمح الكويت بعد انتهاء الأزمة بعودة عدة ألاف منهم ،كانوا قد فروا إلى أوروبا وأمريكا في انتظار انتهاء الحرب ،وهم من ذوي رؤوس الأموال الكبيرة كما قامت دول خليجية أخرى بطرد عدة مئات من الفلسطينيين المقيمين فيها ، بعد إلصاق التهم بهم أو بذريعة انتهاء صلاحية إقامتهم مما زاد من حده لمشكلة[7].

فضلا عما سبق، هناك الزيادة الطبيعية في أعداد هؤلاء اللاجئين الناجمة عن ازدياد معدلات المواليد وانخفاض معدلات الوفيات[8] ،ومن هنا يتضح إن هذا التزايد المطرد في أعداد اللاجئين الفلسطينيين ،على ما يقارب من 48 سنة يشكل عبئا مضاعفا بالنسبة لمناطق سكناهم في الضفة الغربية وقطاع غزة ،أو في الدول العربية المضيفة [9]، حيث أن الأغلبية الساحقة من الشعب المهاجر أصبحت بلا مأوى، مما القي على عاتق الدول العربية المضيفة عبء توفير المأوى والغذاء وتنظيم تدفق المعونة لهذه الأعداد المهجرة ،من خلال الاونروا التي اتفقت مع الدول العربية المضيفة على المشاركة في إعالة هذا الكم الهائل من اللاجئين الفلسطينيين، وجدير بالذكر أن الاونروا بدأت أعمالها في أول مايو أيار عام1950. [10]فقدمت خدماتها في مجالات التعليم والصحة والإغاثة والخدمات الاجتماعية للاجئين الفلسطينيين في الأردن وسوريا و لبنان والضفة الغربية وقطاع غزة، وتم تمويل جميع هذه الخدمات [11]، تبرعات طوعية من الحكومات والمنظمات الدولية وقد رأت بعض الحكومات العربية أن الوسيلة لتنظيم إغاثة اللاجئين، تتمثل في حصرهم جميعا في مكان واحد فأقامت معسكرا ت ضخمة لهم في المناطق غير المسكونة من بلادها أو صحاري فلسطين ،التي لم يحتلها اليهود بحيث لا يتلقى الإعانات أي لاجئ يختار الإقامة خارج هذه المعسكرات .

كمان حظرت حكومات هذه الدول، على اللاجئين الفلسطينيين العمل في بلادها وتغريم أو سجن من يشغل احد الفلسطينيين ، ولم يوقف العمل بهذه القوانين إلا بتغيير الأوضاع الداخلية في هذه البلاد ، وانتقال الحكم فيها إلى عناصر أكثر وطنية أما الفلسطينيون المهجرون الذين لجئ والى صحاري بلادهم ،فقد أقاموا في معسكرات لا تتوفر فيها ابسط مقومات عيش الآدميين [12].

2. الأوضاع المعيشية والاقتصادية للاجئين الفلسطينيين:

زالت الأسس المادية لوجود اقتصاد فلسطيني قائم بذاته ،في أعقاب نكبة 1948 التي تعرض لها المجتمع الفلسطيني [13]،حيث انقسم هذا المجتمع إلى تكوينات اجتماعية ذا خصائص اقتصادية مختلفة ينتجه تطورها في ظل مجتمعات مختلفة ،مما يدل على اقتصار الاقتصاديات الفلسطينية المستقلة إلى أساليب ومؤشرات اقتصادية متشابهة .

وتتميز التكوينات الاقتصادية الفلسطينية بالازدواجية ،من حيث تعرضها إلى عوامل التفكك الداخلي، الذي يضعف التفاعل الاقتصادي بين فلسطيني الجماعة أو الشريحة الواحدة ،مما يتوجب اختيار احد أمرين ،أولهما الاندماج ضمن الاقتصاد الوطني لبلد الملجأ أو اقتصاد الاحتلال أو الهجرة إلى بلدا ن أخرى ،والاندماج في اقتصادياتها الوطنية ومن العوامل الأخر ى المكونة للخصائص الاقتصادية لهذه التكوينات الفلسطينية ، التدامج بين النشاطات الاقتصادية الفلسطينية ضمن جماعات المهاجرين الذي حدث كرد فعل للمؤثرات القانونية والاجتماعية والاقتصادية ،وقد حدث هذا النوع من التدامج في الأراضي المحتلة لفترة وجيزة ،خلال فترة الركود التي أصابت الاقتصاد الفلسطيني في أعقاب حرب عام 1973.

ومن ناحية أخرى أثرت العوامل الثقافية والسياسية والأيدلوجية والاجتماعية [14]، في زيادة الوعي القومي الفلسطيني [15]،الذي دفع بدوره إلى قيام منظمة التحرير الفلسطينية بمؤسساتها الشرعية ،التي أدت إلى أحداث التكامل المتوازي التي ظهرت نتائجه في صورة مشاريع فلسطينية خالصة، إضافة إلى دعم اقتصاديات الأراضي المحتلة ،لتمكينها من مقارنة الضغوط المفروضة من قبل الاقتصاد الإسرائيلي لاحتوائها [16].

ومن الطبيعي، أن تؤثر هذه الحيثية الاقتصادية للأراضي المحتلة على الأوضاع المعيشية للفلسطينيين داخل المخيمات بوصفهم جزءا لا ينفصل من هذا الشعب[17].

أولا: في الضفة الغربية وقطاع غزة :

فقدت الضفة الغربية بعد أحداث 1948 أسواقها المحلية الرئيسية،حيث أصبحت عاجزة عن بلوغ الموانئ الساحلة على البحر المتوسط ،وقد أدى الواقع السياسي بعد 1948 إلى اتحاد الضفة الغربية مع الأردن، وفقدان الضفة الغربية خطوط مواصلاتها المرتبط بعموم فلسطين ، مما جعل عمان مركز النقل الاقتصادي ،الذي يربط الضفة الغربية بالعالم الخارجي ، كذلك فقد آلاف من سكان الصفة أعمالهم في المدن الفلسطينية المحتلة عام 1948،بالإضافة إلى مصادرة إسرائيل للكثير من الأراضي الزراعية الفلسطينية كما أدى تدفق نحو 450 آلف لاجئ جديد إلى حدوث زيادات كبيرة في عدد السكان [18]،مما أرهق الوضع الاقتصادي وا سهم في تقليص فرص العمل.

وقد اعتمد اقتصاد الضفة الغربية حتى عام 1967 ،على الزراعة بدرجة رئيسية وعلى بعض الصناعات وعلى السياحة،وأدت حركة الهجرة من الضفة الغربية إلى خارجها إلى تخفيف الضغط السكاني من ناحية ،وتزويدها بمصدر مهم من مصادر الدخل من ناحية أخرى.

وغلى الرغم من معاناتها المستمرة في نقص الموارد وكثافة السكان خاصة اللاجئين ،فان الضفة الغربية حققت بين عامي 1950 و 1967 معدل نمو بلغ 10% كما ارتفع معدل دخل الفرد من 90 إلى 200 دولار[19] ،وقد اعتمد اقتصاد الضفة، على الزراعة على الرغم من التطورات التي شهدها اقتصاد الضفة الغربية في عدد من المجالات ،حيث كانت مدن الضفة مراكز تجارية قامت فيها صناعات حرفية مهمة ،كمعاصر الزيتون وصناعة الزجاج والتحف الشرقية إلى جانب بعض الصناعات الخفيفة[20].

أما قطاع غزة، فكانت خسائره نتيجة حرب 1948 اكبر من خسائر الضفة الغربية حيث عزل القطاع عن العالم الخارجي، بسبب سيطرة إسرائيل على معظم أراضي وموانئ فلسطين[21]، فيما اعتبرت شبه جزيرة سيناء حاجزا بين قطاع غزة ومصر،كما أضاف تدفق اللاجئين على القطاع عاملا آخر أدى إلى تدهور الأوضاع الاقتصادية ،حيث تضاعف عدد سكان القطاع ثلاث مرات في أعقاب نكبة 1948[22].

وقد أدى العجز في الاقتصاد المحلي، إلى عجز في إمكانية احتواء اللاجئين في الأعمال المنتجة وكانت الزراعة المحرك الأساسي لاقتصاد القطاع، حيث شكلت نحو نصف الإنتاج والاستخدام يليها قطاع الخدمات، نتيجة احتفاظ مصر بقاعدة عسكرية مجاورة، ووجود قوات الطوارئ الدولية في أعقاب العدوان الثلاثي 1956-1967 ،إضافة إلى صناعة النسيج وبعض الصناعات الخفيفة الأخرى.

ومع توالي الأحداث، فقد أدى الاحتلال الإسرائيلي لبقية أراضي فلسطين عام 1967 إلى إحداث تحولات جذرية في اقتصاد الضفة والقطاع،وكان للقرارات الثلاثة المتخذة من قبل سلطات الاحتلال والمتمثلة في ضم القدس، وإتباع سياسة الجسور المفتوحة مع الأردن وإقامة حدود مفتوحة ،بين كل منها الضفة والقطاع وإسرائيل ،آثارها في تغيير معالم اقتصاد هاتين المنطقتين حيث خضع سكان القدس اقتصاديا للإدارة الإسرائيلية ،مما تسبب في تغيير مركزهم المالي، نتيجة القرار الأول كما ضمنت إسرائيل عدم تأثير المحصولات الزراعية المنتجة في الضفة الغربية على مثيلاتها الإسرائيلية بتصريف تلك المحصولات خلال سياسة الجسور المفتوحة،والتي رأى فيها العرب وسيلة لدعم صمود الشعب الفلسطيني في الضفة الغربية والقطاع من خلال تحسين أوضاعهم الاقتصادية.

وقد تعددت الأساليب و السياسات الإسرائيلية الهادفة إلى احتواء الضفة والقطاع ففي مجال الزراعة، مثلا اتبعت إسرائيل عدة سياسات مثل :

1. مصادرة الأراضي: فخلال الفترة الممتدة بين 1967-1948 تقليص حجم الأراضي الزراعية التي بيد الفلسطينيين في الضفة الغربية بنسبة 27% عن طريق المصادرة وبين عامي 1969-1979 انخفض عدد العاملين في الزراعة بنسبة 31% في الضفة الغربية و43% في القطاع[23].

2. إخضاع الزراعة الفلسطينية لحاجات السوق الإسرائيلية حيث أصبح الزارع الفلسطيني ينتج لخدمة الاقتصاد الإسرائيلي[24].

3. السيطرة على مصادرة المياه حيث تتحكم إسرائيل حاليا بنحو 500 مليون م3 من مجموع 630مليون م3 تشكل الثروة المائية للضفة[25].

وفي مجال الصناعة استغلت إسرائيل الوضع القائم، في الضفة والقطاع حيث الصناعات الصغيرة الحجم ،تم تحويلها ،لخدمة احتياجات الشركات الإسرائيلية مما ساهم في خنق الصناعات الوطنية الفلسطينية ،في بدايتها خاصة تلك التي لم تتمكن من منافسة الصناعات الإسرائيلية بالإضافة إلى ربط كافة النشاط المالي للأراضي المحتلة بالبنوك الإسرائيلية ،مع التمييز الشديد في المعاملة عند منح القروض بين الفلسطيني والإسرائيلي ، وفي الوقت ذاته تم إغراق أسواق المناطق المحتلة بالبضائع الإسرائيلية ، مما جعل هاتين المنطقتين اكبر مستورد لتلك البضائع .

ففي علم 1977م مثلا ، بلغت قيمة الصادرات الإسرائيلية للضفة والقطاع، نحو 448 مليون دولار ، مقارنة مع صادراتها إلى الولايات المتحدة الأمريكية، التي بلغت نحو 254.6 مليون دولار باستثناء الماس ، 234.2 مليون دولار إلى بريطانيا ، 275.4 مليون دولار إلى ألمانيا الغربية[26].

من خلال ذلك يتضح أن عملية التفكك الداخلي للاقتصاد الفلسطيني ، والتكامل الخارجي مع الاقتصاد الإسرائيلي ، شملت كافة مجالات الاقتصاد ، وكانت النتيجة المنطقية لتلك السياسات ، توجيه قوة العمل الفلسطينية لصالح الاقتصاد الإسرائيلي ، وبذلك لم يعد أمام الأيدي العاملة الفلسطينية سوى تفضيل احد أمرين : إما العمل لخدمة الاقتصاد الإسرائيلي ، أو الهجرة إلى خارج المناطق المحتلة ، بحثا عن الرزق ، وقد تم استيعاب الاقتصاد الإسرائيلي ، لقوة العمل العربية بمعدلات مرتفعة ، مما أدى إلى انخفاض نسبة العاملين في الزراعة داخل الضفة الغربية من 43%عام 1970 إلى 33% عام 1980م ، ومن 31.6% إلى 18.5% من قطاع غزة خلال الفترة نفسها[27].

وهذه الأوضاع الاقتصادية السائدة في المناطق المحتلة ، هي ذاتها في مخيمات اللاجئين الفلسطينيين ضمن هاتين المنطقتين ، فضلا عما تعانيه هذه المخيمات [28]، الارتفاع الشديد في نسبة الكثافة السكانية ، حيث تصل إلى 100 ألف شخص / كم2 ، يسكنون في منازل من طابق واحد ، كذلك تعاني مخيمات اللاجئين في الضفة والقطاع ، من عدم وجود الخدمات الأساسية ، حيث دمرت سلطات الاحتلال ، على مدار البنية التحتية ، بهدف تهجير أبناء هذه المناطق[29].

كذلك قامت سلطات الاحتلال ، على مدار سنوات احتلالها ، بمصادرة الأراضي بحجج أمنية وقانونية واهية ، فقد استولت على قرابة 40% [30] من أراضي الضفة ، 85% من الراضي قطاع غزة ، واعتبرت جميع مصادر المياه في الأراضي المحتلة ، ملكا عاما للسلطات الإسرائيلية [31]، وبنت المستوطنات كأسلوب استعماري لتجزئة المساحات الزراعية الممتدة ، كما قامت بتخريب وإتلاف التربة الزراعية ، بالإضافة إلى تحويل الأراضي إلى مزارع لمنتجات لا جدوى منها كالورد والفراولة ، ناهيك عن فرض الضرائب ومنع إعطاء رخص لبناء المصانع ، وإعاقة التصدير إلى الخارج ، مقابل إغراق الأسواق بالمنتجات الإسرائيلية .

نتج عن تلك السياسات وغيرها ، انخفاضا مستمرا في المستويات الاقتصادية والاجتماعية ، في الضفة والقطاع ، وانعكست بالتالي على أوضاع اللاجئين الفلسطينيين ، ومن ابرز هذه المظاهر ، التدهور الكبير الذي حدث

في نسبة البطالة . فعلى سبيل المثال ، انخفضت نسبة عمال الزراعة في الأراضي المحتلة من 50% من مجموع الأيدي العاملة الفلسطينية عام 1983 ، ويعتقد أنها اقل من ذلك بكثير في الوقت الحاضر ، بسبب إحلال العمالة اليهودية القادمة من وسط آسيا ، محل العمالة الفلسطينية [32]، كما أن نسبة البطالة بين خرجي الجامعات من اللاجئين المقيمين في الضفة والقطاع ، تبلغ حوالي 42% من مجمل عدد الخريجين الذي وصل عددهم إلى 10 آلاف خريج عام 1988[33]، وبصفة عامة تقدر نسبة البطالة بين اللاجئين في الأراضي المحتلة بأكثر من 60% نتيجة تدهور اقتصاد الأراضي المحتلة في أعقاب حرب الخليج الثانية [34].

وبشكل عام ، فان أوضاع سكان المخيمات ، هي الاسوء حالا بين فلسطيني الضفة والقطاع ، ربما لان معظم هذه المخيمات ، أنشئت أصلا بصفة مؤقتة ، وبالتالي تدهورت عبر الزمن ، ومعظمها تعاني من خطر السقوط ، ونقص الخدمات الصحية والتعليمية المقدمة من الاونروا ، خاصة في ضوء الزيادة السكانية المطردة ، وارتفاع الكثافة العددية للسكان ، وقد تدهورت أوضاع اللاجئين بعد أحداث الخليج الثانية 1990م -991 .

كما تعاني المخيمات من غياب إمدادات المياه والصرف الصحي ، ومن التردي المستمر في الأحوال الاقتصادية ، مما دفع الاونروا في أحيان كثيرة إلى دفع مساعدات مالية مباشرة للأسر الفقيرة [35]، رغم نقص الموارد المالية للاونروا ، كما أدت إجراءات الأمن من قبل سلطات الاحتلال والقيود الصارمة المفروضة على الأنشطة الاقتصادية ، وتوقف تحويلات الفلسطينيين من دول الخليج إلى ذويهم في الضفة والقطاع ، إلى إعاقة عمليات التنمية الاقتصادية [36].

ثانيا : في الدول المضيفة :

يمكن تقسيم البلدان المضيفة من الناحية الاقتصادية ، إلى قسمين وهما البلدان التي يوجد فيها مخيمات اللاجئين مثل سوريا ، والأردن ، ولبنان ، والضفة والقطاع . وتلك التي لا توجد فيها مخيمات ، وتشمل كلا من مصر والعراق .

والمخيم : هو التجمع الفلسطيني المعروف منذ الخمسينيات ، باسم مخيم اللاجئين الفلسطينيين ، وقد اصب حلة على مر السنين حدود مادية واجتماعية واقتصادية ، ونشا داخل كل مخيم اقتصاد محلي لتامين الحاجات الأساسية لسكانه ، وكان الشكل الوحيد للتبادل بين المخيمات ، هو الهجرة من مخيم إلى آخر ، بدوافع اقتصادية واجتماعية ، وتميز المخيم بوجود شبة اقتصاد قائم بذاته ، يتفاعل مع اقرب مركز اقتصادي إلية في البلد المضيف ، كما أن سكان المخيم يمدون اقرب المراكز إليهم ، بالأيدي العاملة ، ويبيعون إليهم البضائع .

ولم تقتصر إقامة الفلسطينيين في البلدان المضيفة على المخيمات ، فقد توزع العديد منهم ، على مختلف مجالات الاقتصاد في البلدان المضيفة ، فأصبحوا جزءا من قوة العمل المشاركة في النشاط الاقتصادي ، بالقدر الذي تسمح به القوانين المحلية[37].

ووفقا لإحصائيات الاونروا سنة 1992 ، يقدر عدد اللاجئين الفلسطينيين ب 2.7 مليون نسمة تقريبا[38]، وكما سبق ، فقد توزعت هذه العداد ، بدء النكبة ، وحتى وقتنا الحالي ، على مناطق الضفة والقطاع ، والدول العربية المضيفة ، ويعيش اكبر تجمع لهؤلاء اللاجئين في الأردن ، حيث يوجد فيه حاليا أكثر من مليون لاجئ فلسطيني ، 23%منهم موزعين على عشرة مخيمات ، وقد قدمت أعداد اللاجئين هذه إلى الأردن على مراحل ، ففي عام 1948 لجأ إلى الأردن قرابة 240 ألف شخص نتيجة للدمار الذي شهدته الأراضي الفلسطينية المحتلة ، في ذلك العام ، وبذلك حرمت هذه الأعداد الكبيرة من البشر من أراضيهم وممتلكاتهم ، ومصادرة رزقهم .

وفي أعقاب حرب 1967 ، قدم إلى شرقي الأردن حوالي 150 ألف شخص ، وتوالت الأحداث على الصعيدين العربي والعالمي ، إلى أن جاءت أزمة الخليج الثانية ، والتي أسفرت عن طرد حوالي 400 ألف شخص ، استوعبت

الأردن منهم حوالي 300 ألف شخص ، وقد تمكن معظم اللاجئين الفلسطينيين لدى الأردن من الاندماج ، والمشاركة بشكل فعال في الحياة الاقتصادية .

مما لا شك فيه ، فان مشكلة اللاجئين الفلسطينيين ، أثرت بشكل فعال على شتى مستويات الحياة فقد أدت إلى تضاعف عدد سكان الأردن ثلاث مرات ، في ظل عدم تضاعف الثروة الاقتصادية ، مما تسبب في خلق أزمات اقتصادية شديدة .

نتيجة تردي الأوضاع الاقتصادية في الأردن في الآونة الأخيرة ، أخد مؤشرات البطالة في الارتفاع ، وازداد تفاقم الوضع الاقتصادي ، بعد حرب الخليج الثانية ، مما تسبب في خلق أزمات مضاعفة لسكان المخيمات اللاجئين الفلسطينيين[39] .

في لبنان يعيش حوالي 328 ألف لاجئ فلسطيني ، أكثر من نصفهم موزع على 12 مخيم ، ولا يمكن العمل دون إجازات عمل خاصة ، كما أن القليل جدا منهم ، استطاعوا الحصول على عمل ثابت . وقد أدت الحرب الأهلية في لبنان ، والاجتياح الإسرائيلي ، وعدم الاستقرار السياسي إلى معاناة اللبنانيين الفلسطينيين ، على السواء ، خاصة فيما يتعلق بالأوضاع المعيشية والاقتصادية ، ومما زاد من حده المشكلة ، فقدان الدخل والحوالات من الخليج ، كل هذا تسبب في الضغط الشديد على وكالة الإغاثة لتوفير مساعدات إغاثة طارئة ، ففي عام 1992، قامت الاونروا بتوزيع حوالي 800 ألف رزمة من الموارد الغذائية، كمساعدات طارئة لعائلات اللاجئين الذين يواجهون ضائقة اقتصادية في لبنان ، والضفة والقطاع ، وكانت الوكالة ترفق برامجها للمساعدات الغذائية بخطة التشغيل ، لتشجيع روح الاعتماد على الذات داخل مجتمع اللاجئين [40].

أما سوريا فقد منحت أكثر من 310.000 لاجئ لديها يقيم نحو 29% منهم في المخيمات ، حقوقا متساوية مع السوريين في العمل والتجارة والخدمات العامة . بالإضافة إلى المساواة في التعليم ، وقد أدى الازدهار النسبي للأحوال الاقتصادية في سوريا ، إلى فتح المجال أمام اللاجئين لخروج أغلبيتهم من المخيمات إلى المدن [41].

3. الأبعاد الاقتصادية لمشكلة اللاجئين :

أعقب اللقاء التاريخي الذي عقد في مدريد في أكتوبر/ تشرين 1991 ، عدة اجتماعات في واشنطن ، أثيرت فيها العديد من القضايا الهامة ، خلال المفاوضات المتعددة الإطراف ، ومن هذه القضايا قضية اللاجئين الفلسطينيين . ومع أن المحادثات لم تسفر بعد عن نتائج ملموسة إلى وقتنا الحاضر .

لكن التساؤل الذي يتبادر إلى الأذهان ، هل من حل لهذه القضية ؟ وإذا كانت الإجابة مفعمة بالتفاؤل ، فهل هو الحل الدائم ، أم الجزئي ، ا وان المحادثات ستسفر دوما عن لا حل ؟

مهما يكن الأمر ، فكيف ستكون الأوضاع الاقتصادية لهؤلاء اللاجئين ؟ في الصفحات التالية محاولة للإجابة عن بعض هذه التساؤلات .

لا تمتلك السلطة الفلسطينية ، حاليا ، ما تقدمة لشعب الشتات ، سوى محاولة إيجاد مخرج لهذه المشكلة المزمنة ، وإلا وقعت عقبة تهدد سير عملية السلام ، بل مشروع الدولة الفلسطينية برمته ، فقد تعرضت العلاقة بين فلسطيني الشتات ، والكيان الفلسطيني النائ إلى التفكك ، فمكاتب منظمة التحرير الفلسطينية ومؤسساتها التي عنيت دوما ، بفلسطيني الداخل والخارج تعاني مصاعب سياسية ، وعسرا ماليا ، بالإضافة إلى الخلافات الداخلية[42].

فيما يختص بحل مشكلة اللاجئين ذاتها ، فالآراء متضاربة والمواقف متعددة ، فمن وجهة نظر الفلسطينيين أنفسهم ، وحتى أوائل أو منتصف السبعينات ، كانت الآراء تنادي بفكرة العودة لجميع الفلسطينيين الموجودين في الشتات ، كجزء لا ينفصل عن تحرير كامل التراب الفلسطيني ، ويتأتى ذلك بإزالة إسرائيل وبإنشاء الدولة الفلسطينية ، ولا يمكن تحقيق هذا الأمر بدون العرب ومساعدتهم المادية والبشرية ، بالإضافة إلى الإبقاء على التوتر

وعدم الاستقرار السياسي ، في مجالات الحياة كافة ، مما يقلق العرب ، ويجعل بعض الدول العربية المعنية ، تقبل بفكرة توطين أعداد الفلسطينيين اللاجئين لديها .

أولا : حالة الحل الجذري ومستقبل الوضع الاقتصادي للاجئين الفلسطينيين :

في حالة الاتفاق على الحل الجدري والدائم لمشكلة اللاجئين الفلسطينيين أي موافقة إسرائيل على عودة هؤلاء اللاجئين الفلسطينيين إلى ديارهم داخل الخط الأخضر أي في فلسطين التاريخية ، مع أن هذا الأمر لن يطبق فعليا ، فان إسرائيل هي الخاسر الأكبر هذه التسوية فأعداد السكان لديها ستتزايد ، في ظل ثبات نسبي للموارد المتاحة ، وبالتالي ستزداد تبعاتها المالية ، وان كانت ستستحق نوعا من الازدهار الاقتصادي من خلال الافتتاح على العالم العربي ، وإمكانية تحقيق فكرة السوق الشرق أوسطية ، أما بالنسبة للسلطة الفلسطينية ، فان الأمر مختلف تماما حيث ستلقي على كاهلها أعباء هؤلاء اللاجئين على الأقل من الناحية الاقتصادية بالإضافة إلى خلق نوع من الاستقرار السياسي وحسن الجوار بينها وبين إسرائيل مما سيضمن استمرار عملية السلام وجني مغانمها على الأقل على المدى الطويل .

فيما يتعلق بالدول العربية المضيفة ، فلديها الكم الهائل من أعداد اللاجئين الفلسطينيين ونسبة كبيرة من هؤلاء تساهم برؤوس أموال ضخمة في اقتصاديات هذه الدول ، وهم أصحاب مصالح متشابكة اقتصاديا مع دول الملجأ ، مما يصعب الانسلاخ الكلي عنها ، فان أجبرت هذه الأعداد بالكامل ، على تنفيذ هذا الأمر ، فبلاشك أن اقتصاديات تلك الدول سوف يتأثر بشكل ملحوظ ، وان كانت دولة مثل الأردن ، ستستفيد من تحقيق التوازن النسبي بين مواردها وسكانها [43].

ثانيا : في حالة الحل الجزئي :

من الأرجح أن يتم التوصل إلى اتفاق جزئي بشان مشكلة اللاجئين ، أي السماح (بعودة)إلى مناطق السلطة الوطنية الفلسطينية ، مع السماح بعودة بعض الحالات الإنسانية إلى داخل الخط الأخضر ، ودفع تعويضات مالية ، من قبل إسرائيل للاجئ 1948 ، وفي هذه الحالة لن تقبل أعداد كبيرة من لاجئ 1948 ، العودة إلى مناطق السلطة الفلسطينية ، وتفضل الاستمرار في العيش داخل الدولة المضيفة ، خاصة في سوريا ، والبنان مثلا ، فالمصالح الاقتصادية متشابكة ، وأراضي الضفة والقطاع لا تعني له شيء ، بالمقارنة مع مسقط رأسه داخل أراضي 1948 .

وبناءا على ذلك كله فان على المجتمع الدولي ، الضغط على تلك الدول المضيفة من اجل السماح لمن يرغب من هؤلاء الفلسطينيين البقاء في أراضيها ، ومنحهم حق المواطنة ، وان كانت تلك الدول المضيفة ، تستفيد من هذه الأعداد اقتصاديا ، إلا أن هذا الأمر يقلقها من الناحية السياسية ، وعلى المدى الطويل ، وبالنسبة لإسرائيل فالأمر غير مزعج من الناحية المالية ، فمعلوم لدينا أن جهات خارجية هي المسئولة دوما عن تمويل إسرائيل ، والمخاوف بالنسبة لها تتركز على الصعيد السياسي ، إذ سيبقى لدى الفلسطينيين داخل الضفة والقطاع ، والذي حرم من العودة إلى مواطنة الأصلي داخل الخط الأخضر ، شعور بالانتماء والرغبة في الوصول إلى حلمة الضائع ولو بعد حين .

إذن السلطة الوطنية الفلسطينية ، هي المتضرر الأساسي من هذه التسوية ، ففي حين أن أراضي الضفة والقطاع محدودة ، فان الزيادة السكانية في تلك المناطق تشهد أعلى معدلاتها ، والأوضاع الاقتصادية متردية نتيجة الممارسات السابقة لسلطات الاحتلال الإسرائيلي ، وعودة المزيد من اللاجئين لتلك المناطق ، ستساهم في تشكيل ضغط اكبر على الموارد المتاحة [44].

ثالثا : بقاء الحال كما هو :

في حال فشل المفاوضات الثنائية ، فيما يتعلق بمشكلة اللاجئين الفلسطينيين ، وعدم التوصل إلى حل جذري ، أو جزئي ، سيبقى الحال كما هو علية ، أي أن فلسطيني المهجر في الدول العربية المضيفة ، سيحرمون من

حق العودة إلى وطنهم الأصلي ، وسيعاملون معاملة مواطنين من الدرجة الثانية داخل الدول المضيفة ، مما يؤدي إلى آثار نفسية سيئة ، وإحساس بعدم الرضا، ليس تجاه الدول المضيفة فحسب ، وإنما تجاه السلطة الوطنية الفلسطينية ، داخل مناطق الحكم الذاتي ، لأنها ستكون في هذه الحالة هي السبب من وجهة نظري في ضياع حقوقه ، وفي هذه الحالة سيتجه إلى اتخاذ واحد من أمرين ، فإما أن يندمج بشكل أو بأخر في المجتمع الذي استقبله طوال سنوات المحنة ، والمشاركة في بناء هذا المجتمع ، سواء من الناحية الفكرية ، أو الاقتصادية ، ا وان يضطرهم للهجرة الى ملجأ أفضل على الأقل من الناحية الإنسانية ، وفي كلتا الحالتين ، ستضيع أو تفقد ملامح الهوية الفلسطينية . والاهم من ذلك كله ، فان مناطق الحكم الذاتي ستحرم على الأقل من خبرات ، وكفاءات فلسطينية ، بإمكانها الإسراع في عملية تنمية تلك المناطق ، بالإضافة إلى عدم الاستفادة من رؤوس الأموال الفلسطينية المهجرة ، كأصحابها .

أما فيما يتعلق بالدول المضيفة ، فان كانت ستحقق نوعا من المغانم ، لاستثمار أموال عربية لديها ، فعلى صعيد آخر ، فإنها ستتكفل بإعالة المئات من الفلسطينيين من ذوي الدخول المحدودة والمتوسطة .

الخلاصة :

مما سبق يتضح لنا عدة أمور منها :

1. اثرث مشكلة اللاجئين على شتى الأوضاع الحياتية داخل الدول المضيفة ، ومناطق الضفة والقطاع ، خاصة الناحية الاقتصادية ، وهذا التأثير تفاوت بين السلبي والايجابي .
2. في المدى القصير ، لا يوجد في الأفق ما يشير بإمكانية الحل لمشكلة اللاجئين الفلسطينيين ، حتى ولو بحل جزئي .
3. في الوقت الذي يمكن للعرب فيه ، اللعب بورقة اللاجئين الفلسطينيين ، للضغط على إسرائيل لتقديم تنازلات لصالح العرب ، يحدث العكس ، وبدلا من أن تلتزم إسرائيل بدفع التعويضات المالية ، إلى جانب الاعتراف بحق عودة آلاف المهجرين ، سيضطر العرب إلى احتواء المشكلة ، والخاسر الوحيد هنا هو اللاجئ الفلسطيني نفسه ، حيث سيفقد هويته ، وتطمس معالم شخصيته الوطنية على المدى الطويل .
4. مشكلة اللاجئين الفلسطينيين بدءا من إيجاد حل جدري لها ستبقى من الناحية الاقتصادية، السبب في توتر العلاقات العربية الإسرائيلية ، والسبب الأساسي لفشل فكرة السوق الشرق أوسطية .

الهوامش:

1. ملف اللاجئين الفلسطينيون ومعاناة على مدى 46 سنة ، مجلة العهد تونس ، سبتمبر 1994 ، ص 24 .
2. أنيس صانع ، الموسوعة الفلسطينية ، القسم العام ، الجزء الرابع ، دمشق ، 1984 ، ط 1 ، ص 555.
3. قرير المفوض العام لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى ، تموز / حزيران ، 94-95 المقدم للجمعية العامة ، الوثائق الرسمية ، الدورة الخمسون ، نيويورك ، 1995 ، ص 40.
4. ملف اللاجئين الفلسطينيين ، رجع سابق ذكره ، ص 24-25 .
5. شلومو غازيت ، قضية اللاجئين الفلسطينيين ، الحل الدائم من منظور إسرائيلي ، ترجمة مؤسسة الدراسات الفلسطينية عن الانجليزية ، مجلة الدراسات الفلسطينية ، العدد 22 ، ربيع 1995 ، ص 78 ، 83 .
6. المرجع السابق ذكره ص 24.
7. محمد تيسير عبد الحافظ ، الأوضاع الديموغرافية لفلسطين خلال الربع الثاني من القرن العشرين ، رسالة ماجستير ، القاهرة ، 1978 ، ص 257 .

8. يوسف الماضي وحاتم صادق ، الأوضاع الاجتماعية والصحية للطفل والأم الفلسطينية في مخيمات العرب الفلسطينيين ، المكتب المركزي للإحصاء والمصادر الطبيعية الفلسطيني –قسم الدراسات ، ط 1 ، دمشق ، 1992 ، ص 21 .
9. المرجع السابق ذكره ، ص 21 .
10. تقرير المفوض العام لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى ، يوليو 91-يونيه 1992 ، الجمعية العامة ، الوثائق الرسمية : الدورة السابعة والأربعون ، الملحق رقم 13 ، الأمم المتحدة ص 43 .
11. يوسف الماضي ، مرجع سبق ذكره ، ص 23 .
12. عميد الإمام ، الصلح مع إسرائيل ، القاهرة ، 1954 ، ص 37 .
13. جورج طعمه (معد) قرارات الأمم المتحدة بشأن فلسطين والصراع العربي الإسرائيلي 1947 -1974، مؤسسة الدراسات الفلسطينية ، بيروت ، ط2 ، 1975 ، ص 18 .
14. راجع سجلات دائرة التربية والتعليم في وكالة هيئة الأمم المتحدة وتشغيل اللاجئين ، غزة ، فلسطين .
15. جورج طعمه ، مرجع سبق ذكره ، ص 20 .
16. راجع تقارير الاونروا وآخرها التقرير المقدم للدورة 46 للجمعية العامة للأمم المتحدة ، وانظر أيضا : التقرير الاستراتيجي العربي لعام 1991 ، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام ، القاهرة ، 1992 ، ص296 -301.
17. المجموعة الإحصائية الفلسطينية 88/87 ، العدد الثامن ، منظمة التحرير الفلسطينية ، المكتب المركزي للإحصاء الفلسطيني ، دمشق ، 1995 ، ص 165 .
18. المرجع السابق ذكره ، ص 165 .
19. وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل الفلسطينيين في الشرق الأدنى ، الاونروا استثمار في شعب ، تصدرها الاونروا ، مكتب الإعلام ، فينا ، ص 4 .
20. رجا شحادة ، التفاوض في شأن ترتيبات الحكم الذاتي ، مجلة الدراسات الفلسطينية ، بيروت ، مؤسسة الدراسات الفلسطينية ، ربيع 1992 ، العدد 10 ، ص 91 .
21. نبيل السهلي ، الفلسطينيون في لبنان مشاريع تهجير –توطين إعادة توزيع ، صحيفة الشرق الأوسط ، 1994/8/23 .
22. نبيل السهلي ، اللاجئون الفلسطينيون في الدول المجاورة ، صحيفة النهار اللبنانية ، 1993/10/27 .
23. مروان حداد وسمير أبو عيشة ، أزمة المياه في الضفة الغربية ، الوضع الراهن وتوجهات المعالجة ، مجلة الدراسات الفلسطينية ، بيروت ، ربيع 1992 ، العدد 10 ص62 –ص 66 .
24. محمود ميعا ري ، هوية الفلسطينيين في إسرائيل ، هل هي فلسطينية –إسرائيلية ، مجلة الدراسات الفلسطينية ، بيروت ، ربيع 1992 ، العدد 10 ، ص 47 .
25. المرجع السابق ذكره، ص 47-48.
26. التقرير الاستراتيجي ، مصدر سبق ذكره ، ص 302 -303 .
27. وليد محمود عبد الناصر ، قضايا اللاجئين ومستقبل الترتيبات الإقليمية في الشرق الأوسط ، السياسة الدولية ، القاهرة ، يناير 1994، العدد 115 ، ص 202 .
28. سهيل الناطور ، أوضاع الشعب الفلسطيني في لبنان ، دار التقدم العربي ، كانون أول 1993 ، ص 59 .
29. دليل الاونروا ، وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى ، حزيران 1995 ، ص 9 .
30. الجمعية العامة ، مرجع سبق ذكره ، ص 8 .
31. شلومو غازيت ، قضية اللاجئين الفلسطينيين : الحل الدائم من منظور إسرائيل ، مجلة الدراسات الفلسطينية ، بيروت ، ربيع 1995 ، العدد 22 ، ص 80 .
32. ادوارد سيدهم ، مشكلة اللاجئين العرب ، القاهرة ، الدار القومية للطباعة والنشر ، يوليو 1961، ص 1993 .
33. وكالة الأمم المتحدة ، مرجع سبق ذكره ، ص 4 .
34. عبد الناصر ، مرجع سبق ذكره ، ص25 .
35. غازيت ، مرجع سبق ذكره ، ص 82 .
36. المرجع السابق ذكره . ص 86 .
37. عبد الناصر ، مرجع سبق ذكره ، ص204-209.
38. المرجع السابق ذكره . ص 204-209 .
39. ادوارد سيدهم ، مرجع سبق ذكره ، ص 194 .
40. وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل الفلسطينيين في الشرق الأدنى ،مرجع سبق ذكره ، ص 15 .
41. المرجع السابق ذكره . ص 4 .

42. ايليا زريق ، اللاجئون الفلسطينيون وحق العودة ، مجلة الدراسات الفلسطينية ، بيروت ، صيف 1994 ، العدد 19 ، ص 68 -81 .
43. وليد محمود عبد الناصر ، مرجع سبق ذكره ، ص 208 .
44. وحدة الدراسات الاقتصادية ، عبد الفتاح الجبالي وآخرون ، مشكلات اللاجئين الفلسطينيين ، التقرير الاستراتيجي العربي 1995 . القاهرة ، 1996 ، ص 309 .